انفا

انه قد يقال ان العدم يجوز ان يراد منه معنيان احدهما
ان يكون الشيء بحيث يصح طريان العدم عليه بالنظر الى
مجرد ذاته وان لم يصح ذلك بالنظر الى علة الموجبة بناء
على كونه امرا وجوديا لا وجود له في الخارج كما في المعقولات الثواني
بالنسبة الى الواجب عندهم فان المعقول الثاني لا يقتضي
في وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر
اليها وان لم يجز ذلك بالنظر الى وجوده واجبا لوجود ثالث
ان يصح طريان العدم عليه في الواقع بان لم يكن عدمه الموجبة
اياه ضروريا فيه واذا عرفت هذا فنقول اذا اردتم بجواز
العدم ههنا المعنى الاول فلا نسلم ان العلة الاولى جائزة
العدم والتالي كما ان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم
العلة ثم ومستندة ما ذكرنا من ان المعقول الاول بالنسبة
الى الواجب وان اردتم به جواز المعنى الثاني فلا نسلم انه يجوز
عدمه ولا يلزم منه ان يكون المعلول واجب الوجود ولئن
يلزم ذلك انما يكون كذلك لو كان عدم الجائز بهذا المعنى جائزا
لا تفاقهما في الجائز ويرد مر مستندة ايضا ما مر مما ذكرنا

انفا

انا نتنبيه اى بهذا الكلام المذكور نتنبيه على ما يرد
مقدرا على المعارضة المذكورة ههنا وتقريره ان يقال
لا يكون للسائل ان يعارض المعلل في ادلته العقلية
لان السائل اذا سلم دليل المعلل وصدقه كما يلزم ان
يصدق الدليل والا يضا لان تصديق الملزوم يتصديق
لازمه وتسليمه فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال السائل
على سبيل ان قول المعلول موجب لتصديق المناقض وهو خ
فيكون هذا الاعتراض نقضا اذ ليس المعارضة على سبيل
الاجمال او تقرير الجواب ان يقال انا نتنبيه ان يكون المعارضة
في المقدمة التي لا يحصل الجزم بالدليل الذي استدل به المعلل
على معلوله بان ما ذكرناه السائل في مقام المعارضة هو ان يكون
الدليل جميع مقدماته صحيحا ما صدق نقيض ما ادعاه
لكن عندنا دليل واحد قوي يكون صحيحا فيكون صحة
المعارضة نقضا اجماليا لا تقابل ان يجوز ان يكون المعلول سالما
بحيث ان يستدل على المطلوب المذكور وقيل الناظر
الحكم ههنا بالمعارضة في الادلة العقلية لانها ظنية